

«الهيئة المنظمة»: لا صراع على الصلاحيات بل تكامل مع «الاتصالات»

وأشارت الهيئة إلى عقدي الإدارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦ تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٨ وقد تضمننا بنودا تلزم المشغلين الجديدين بتطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (البند ٧-٢-١٠ من عقد الإدارة)، وبخاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الأمر الذي يحتم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، بالإضافة إلى مهام الهيئة التنظيمية الأخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها. مما يؤكد على أن الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، وليس

تجاه وزارة الاتصالات كما أشيع أخيراً.

وشددت أنها ومنذ تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ حتى تاريخه، لا تزال تقوم بكافة الجهود والخطوات الأيالة إلى ترسيخ التعاون البناء مع وزارة الاتصالات، ومنسهما الاجتماعات والمراسلات والدراسات المتعلقة بتطوير خدمات الإنترنت السريع في لبنان، ومراكز خدمة الزبائن، ومؤشرات جودة الخدمة ...

وأخيراً، أكدت الهيئة عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فإن دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بما فيهم الوزارة، يجب أن يكون مكتملاً لبعضهم البعض وأن المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك.

أصدرت الهيئة المنظمة للاتصالات، أمس، بياناً أوضحت فيه أصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفه القيام به بموجب قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١، وذلك في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض تضارباً في الصلاحيات أو صراعاً عليها بين الهيئة والوزارة.

وأوضحت الهيئة أن العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علماً أن الهيئة سبق ان دعت مرارا وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتبارها خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، وأعلنت مرارا دعمها كافة الجهود الساعية إلى تحقيق هذه الغاية.